الاستدلال بالعلة والمعلول
عند المناطقة والأصوليين

إعداد

د/ شيماء عبد الرحمن زيدان

دكتوراه فى الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

رقم التليفون: ٠١٢٨١٧٧٨١٢٤

Shimaa.zidan8998@gmail.com

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والأصوليين

شيماء عبد الرحمن زيدان

قسم الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر

البريد الإلكتروني: Shimaa.zidan8998@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان تشابه بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند الأصوليين، وأوضحت الدراسة أن الاستدلال عملية عقلية لا يمكن الوصول بها إلى النتيجة عند المناطقة بدون الرابطة أو ما يسمى بالحد الأوسط، وكذلك لا يمكن الوصول بالاستدلال عند الأصوليين إلى النتيجة بدون الجامع المشترك بينهما وهو ما يطلق عليه بالعلة. واستعرضت الدراسة مفهوم العلة والمعلول عند المناطقة والأصوليين، كما بينت أوجه التداخل الحاصل بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاصوليين والتي منها قياس العلة وقياس الدلالة، حيث سعى الأصوليون في مصنفاتهم إلى ضبط اصطلاحاتهم ومفاهيمهم ضبطاً عميقاً ودقيقاً، وتأثر بعضهم في هذا المجال بالآليات المنطقية، وهذا لا ينفي خصوصية علم الأصول واستقلاليته المنهجية والمعرفية والاستدلالية، وعلى كونه من جوانب الإبداع الأصيل والفريد للعقل المسلم، ويقوم البحث على المناهج البحثية الآتية: التحليلي: وهو المنهج الذى سيقوم على تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، والمنهج المقارن، حيث سيتم به مقارنة بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند الاصوليين، واستخراج أوجه التماثل والاختلاف فيما بينهما، وإلى أي مدى تأثر كل منهما بالآخر، ونتج عن البحث وجود علاقة وثيقة بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند

الأصوليين، كما تبين أن قياس العلة عند الأصوليين هو برهان اللم عند المناطقة، وقياس الدلالة عند الأصوليين هو برهان الإنى عند المناطقة، وأن ما يسمى بالرابطة (الحد الأوسط) عند المناطقة هو الجامع المشترك (العلة) عند الأصوليين، وكذلك أن الاطراد في قياس العلة عند الأصوليين هو طريقة التلازم فى الوقوع والتخلف عند المناطقة، ويوسي البحث بتعميق الدراسة في هذا الموضوع لإبراز العلاقة الوطيدة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه

الكلمات المفتاحية:

الاستدلال، العلة، المعلول، المنطق، أصول الفقه

******

Reasoning reason and effect when the rationalists and fundamentalists

Shaima Abdel Rahman Zidan
Department of Islamic Philosophy, Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, Egypt
@gmail.com8998E-mail: Shimaa.zidan

Abstract:

The study aims to show a similarity between inference by cause and effect when reasoning and inference by reason and effect among fundamentalists. The common thing between them is what is called the illness. The study reviewed the concept of cause and effect for rationalists and fundamentalists, and showed the overlap between reasoning with cause and effect for rationalists and fundamentalists, including the measurement of cause and the measurement of significance, Where the fundamentalists sought in their works to control their terminology and concepts deeply and accurately, and some of them were influenced in this field by logical mechanisms, and this does not negate the specificity of the science of origins and its methodological, epistemological and inferential independence, and that it is one of the aspects of the original and unique creativity of the

Muslim mind, and the research is based on the following research methods: Analytical It is the approach that is based on the dismantling of the basic elements of the subjects under study, and the comparative approach, in which a comparison will be made between the inference of the cause and the effect of the rationalists and the inference of the cause and the effect of the fundamentalists, and the extraction of similarities and differences between them, and the extent to which each is affected by the other, and the result of the research There is a close relationship between reasoning with the cause and the effect for the rationalists, and the reasoning with the cause and the effect for the fundamentalists, It has also been shown that the measurement of the cause for the fundamentalists is the proof of the pain when the reasoning, and the measurement of the significance for the fundamentalists is the proof of the moment when the reasoning, and that what is called the bond (the middle term) when the reasoning is the common omnibus (the vowel) for the fundamentalists, as well as that the regularity in the measurement of the illness for the fundamentalists It is the method of concomitant fallacy and backwardness when arguing, and the research recommends deepening the study

on this subject to highlight the close relationship between the science of logic and the science of jurisprudence.

Keywords: Inference, Cause, Effect, Logic, Fundamentals of jurisprudence.

******

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعـد:

تُعد مسألة العلة والمعلول واحدة من أهم القضايا التى شغلت بال المفكرين، واستولت على عقولهم عبر العصور المختلفة، فهى فضية شغلت الفكر البشرى من بين القضايا الفلسفية ماضيًا وحاضرًا ودفعت البشر للتفكر من أجل اكتشاف ألغاز الوجود، ومن ثم كانت تمثل محورًا أساسيًا تختلف حوله الفرق الإسلامية وفق منهج كل فرقة منها، وذلك لارتباطهما بعلوم عدة، وخصوصًا الفلسفة وعلم الكلام وعلم أصول الفقه.

ولكن الأمر الذى استوقفنى فى هذه المسألة هو الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والأصوليين، وليس السبب فى هذا أن علماء المنطق وعلماء أصول الفقه يختلفون فى جوهر العلة والمعلول بل بالعكس إنهم يتفقون فى جوهر الفكرة. ولكن لأنهم يختلفون فى طريقة العرض وفى أن كلًا من علماء المنطق وعلماء أصول الفقه يضيف عناصر لم يضيفها علماء الفرقة الأخرى.

ولهذا فقد أوليت هذا الجانب شيئًا من الاهتمام، ولكنى لا أزعم أنى درست ذلك على وجه مفصل، بل أنى أشرت إلى الأمور الهامة التى يحتاج إليها البحث من أجل تتحقق الفائدة المطلوبة وهى معرفة التشابة والاختلاف فيما بينهم.

أهداف الدراسة:

١- تسليط الضوء على بيان العلاقة بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند الاصوليين.

٢- التوسع والتفصيل فى بحث المسائل المشتركة بين المناطقة والأصوليين لبيان مساحة الاشتراك والاختلاف ومواضع الزيادة والتأثير المتعدى.

٣- ضرورة الاهتمام بمعرفة التداخل الواضح بين علم المنطق وعلم أصول الفقه.

مشكلة الدراسة: مشكلة هذا البحث تكمن فى هذه التسؤلات:

١- هل هناك صلة بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند الأصوليين؟

٢- ما وجه الارتباط بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة وعند الأصوليين؟

٣- هل قياس العلة عند الأصوليين هو القياس اللمى عند المناطقة؟

٤- هل قياس الدلالة عند الأصوليين هو القياس الإنى عند المناطقة؟

٥- أيهما أقوى قياس العلة وبرهان اللمى أم قياس الدلالة و برهان الإنى؟

منهج البحث:

يقوم على المناهج البحثية الآتية:

١- التحليلى: وهو المنهج الذى سيقوم على تفكيك العناصرالأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثم دراستها بأسلوب متعمق، وفى ضوء ذلك يتم استنباط الأمور المشتركة والمختلفة التى يمكن عن طريقها إجراء تعميمات قد تساعد فى حل المشكلة.

٢- المقارن، حيث سيتم به مقارنة بين الاستدلال بالعلة والمعلول عند المناطقة والاستدلال بالعلة والمعلول عند الاصوليين، واستخراج أوجه التماثل والاختلاف فيما بينهما، وإلى أى مدى تأثر كل منهما بالآخر.

خطـــة البحـــث

وقد أتى هذا البحث مقسمًا إلى مقدمة وبحثين وخاتمة، على النحو الآتى:

المبحث الأول : مفهوم الاستدلال بالعلة والمعلول.

وشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الاستدلال.

المطلب الثانى: مفهوم العلة والمعلول.

المبحث الثاني: الاستدلال بالعلة والمعلول.

ويشتمل على مطلبين:
المطلب الأول: الاستدلال بالعلة على المعلول.
المطلب الثانى: الاستدلال بالمعلول على العلة.
الخاتمـة: وتشتمل على أهم النتائج.
المراجع.

*****

المبحث الأول:

مفهوم الاستدلال بالعلة والمعلول

المطلب الأول: مفهوم الاستدلال

الاستدلال فى اللغة: طلب الدليل، ويطلق فى العرف على إقامة الدليل مطلقًا من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل وقيل: هو فى عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس(١). يُقال: استدل بالشئ على الشئ اتخذه دليلًا عليه، والمراد من الدليل فى اللغة المرشد، وما به الإرشاد فالاستدلال هو التوصل إلى أمر بوساطة الدليل واتخذه دليلًا(٢).

وعرفه الآمدى(٣) بأنه "في اللغة: استفعال من طلب الدليل والطريق المرشد إلى المطلوب. وأما في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: فإنه يطلق تارة بمعنى ذكر الدليل، وسواء كان الدليل نصا أو إجماعا أو قياسا أو غيره، ويطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة، وهذا هو المطلوب بيانه، وهي عبارة عن دليل لا يكون نصا ولا إجماعا ولا قياسا"(٤).

---

(١) الكليات، ص١١٤.

(٢) انظر: المعجم الوسيط، مادة(دل)، ص٢٤٩، والمصباح المنير،ص ٢٧٠- ٢٧١.

(٣) سيف الدين الآمدى: هو سيف الدين ابو الحسن على بن أبى على بن محمد بن سالم بن محمد العلامة الآمدى التغلبى الحنبلى ثم الشافعى، فقبه أصولى ولد فى آمد من ديار بكر سنة ٥٥١هـ ونُسب إليها، وقرأ القراءات والفقه ودري على ابن المني زسمع من ابن شاتنيل وحفظ طريقة أسعد الميهنى، وقيل إنه حفظ الوسيط للغزالى، وتفنن فى علم النظروالكلام والحكمة. من مؤلفاته: غاية المرام فى علم الكلام، والإحكام فى أصول الاحكام، ابكار الأفكار فى اصول الدين، توفى : ٦٣١هـ. انظر: الاعلام، خير الدين الزركلى، دار العلم، (٤/ ٣٣٢)، وانظر: سير اعلام النبلاء، شمس الدين قايماز الذهبى، مؤسسة الرسالة، (٢٢/ ٣٦٤).

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام، الآمدى، تحقيق: عبد الرزاق عفيفى، دار الصميعى، بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، (٤/ ١١٨)، ومختصر المنتهى الأصولى بشرح العضد الإيجى، المحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م، (١/٤٠٩).

وعرفه البزدوى[١]"الاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثّر وقيل بالعكس وقيل مطلقا وبهذا المعنى قيل: الاستدلال بعبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص، غذ النص علة ومؤثرة وأثره ومعلوله الحكم....شرع فى الدليل الآنى إذا الدليل الآني هو الذي يكون الاستدلال فيه من المعلول على العلّة، والتعليل الانتقال من المؤثّر إلى الأثر ويسمّى ذلك الدليل دليلا لمّيّا، وقد يطلق المستدل على المعلّل وهو الشارع في الدليل اللّميّ[٢].

والاستدلال عند المناطقة يُطلق بوجه هام على استنتاج قضية من قضية، أو عدة قضايا أخرى، أو هو الوصول إلى حكم جديد مغاير للأحكام التى استنتج منها، ولكنه فى الوقت نفسه لازم لها متوقف عليها[٣]. والاستدلال عندهم نوعان: مباشر وغير مباشر ، فإذا كان الاستنتاج من قضية واحدة كان الاستدلال مباشرًا مثال: كل برتقالة فاكهة، فإن صدق هذه القضية يستلزم صدق بعض البرتقال فاكهة، لأن صدق الكلية الموجبة يستلزم صدق الجزئية الموجبة، كما يستلزم كذب القضية كون بعض البرتقال ليس فاكهة، لأنها نقيض الأولى والنيقضان لا يجتمعان.

وأما إذا كان الاستنتاج من أكثر من قضية كان الاستدلال غير مباشر مثال: محمد مؤمن صادق الإيمان، وكل مؤمن صادق الإيمان سينال الجنة، إذن محمد

---

(١) البزدوى: هو بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد النسفى، المعروف بصدر الإسلام ولد عام ٤٢١هـ، كان إمام الأئمة، وصاحب الطريقة على مذهب أبى حنيفة، وكام مما يضرب له المثل فى حفظ المذهب وولى قضاء سمرقند، ومن شدة علمه كان يوفد إليه من الآفاق، له العديد من التصنيفات فى الأصول والفروع، ومنها: أصول الفقه بأصول البزدوى، والمبسوط، وتفسير القرأن وغيرهما. توفى ببخارى فى يوم التاسع من شهر رجب سنة ٤٩٣هـ. انظر: سير اعلام النبلاء للذهبى، (١٨/ ٦٠٢-٦٠٣)، وانظر: الجواهر المضية للقرشى، (١، ٣٦٢).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، نقلا عن التهانوى، تحقيق: على دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (١٥٢/١).

(٣) انظر: المنطق التوجيهى، أبوالعلاء عفيفى، وزراة المعارف، ١٩٨٠م، ص٨٠.

سينال الجنة، فلم نصل إلى النتيجة فى هذه القضية إلا بالمرور على مقدمتين، بخلاف الاستدلال المباشر فهو يكتفى بوجود مقدمة واحدة.

فالاستدلال إذا عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية، أو عدة قضايا مُسلم بها دليلًا للاخذ بصدق بصدق قضية أخرى بوساطة التفكير وحده، دون الحاجة إلى التثبت من صدقها وحدها[١] أوبتعبير آخر هو إما استنتاج قضية من مقدمات هى عبارة عن الدليل، وإما إيراد الدليل لإثبات صدق قضية ندعيها[٢].

وهذه القضايا لايمكن الوصول بهما إلى النتيجة بدون الجامع أو الرابطة التى يقع فيها (الحد الأوسط) وهى اللفظ المتكرر فى المقدمتين الصغرى والكبرى[٣]، وليس لها وجود مستقل بل وجودها متقوم بالطرفين، فلولا الطرفان لما كان لها وجود، ولا يمكن الاستغناء عنها فى المقدمتين ويستغنى عنها فى النتيجة وتختلف أشكالها على حسب الهيئة الحاصلة من كيفية وضعها. يقول ابن حزم: "والأوائل يسمون القضيتين والنتيجة معا في اللغة اليونانية " السلجسموس " وتسمى الثلاثة كلها في اللغة العربية: " الجامعة "، مثال ذلك أن تقول: كل إنسان حي، فهذه قضية تسمى على انفرادها: " مقدمة " ثم تقول: وكل حي جوهر، أيضاً قضية تسمى على انفرادها " مقدمة "، فإذا جمعتهما معا تسمى قرينة لاقترانهما وذلك إذا قلت: كل إنسان حي، وكل حي جوهر فيحدث من هذا الاجتماع قضية ثالثة وهي أن كل إنسان جوهر، فهذه قضية تسمى

---

(١) المنطق، كريم متى، الشركة المتحدة، مصر، ط١، ١٩٨٦م، ص٦٨.

(٢) مسائل فلسفية، توفيق الطويل، دار النهضية العربية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص١٠٨.

(٣) انظر: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، ابن حزم، تحقيق: عبد الحق التركماني، دار ابن حزم، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ص٥٠٣.

على انفرادها نتيجة، فإذا جمعتها لثلاثتها سميت كلها جامعة ، والجامعة السلجسمون"[١].

ونفس الشئ ينطبق على الفروع المقيسة على أصولها فى القياس الشرعى والقياس العقلى، فإنها تعرف بالجامع المشترك بينهما وهذا الجامع هو الوصف المشترك المسمى بالحد الأوسط، مثال على ذلك: قولة تعالى﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾[الإسراء: ٢٣ جاء الفرع أقوى من الأصل لأن التحريم بالتأفف للوالدين وهو أصل أقل من الضرب والشتم وهو فرع، فجامع (الإيذاء) بالضرب والشتم أقوى وأولى من الإيذاء بالتأفف.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الغاية من الجامع (الحد الأوسط) عند المناطقة هو الدليل الذى يعلل به الباحث الثبوت الذهنى لا الخارجى، وهو العنصر الأساسى فى العملية القياسية الأرسطية، والعنصر الأساسى فى العملية القياسية الأصولية[٢].

وإذا قصد بالحد الأوسط ذلك الدليل الذى يتم توسله فيُعلل به الثبوت الذهني لا الخارجى فإن هذا ضرب يتباين الناس فيه كما يؤكد ذلك ابن تيمية بقوله"ولا ريب أن ما يُستدل به سواءًا سمى قياسًا أو برهانًا أو غير ذلك. قد يكون هو علة لثبوت الحكم فى نفس الأمر، ويسمى(قياس العلة) وبرهان العلة وبرهان لم. وقد لا يكون كذلك، وهو الدليل المطلق، وبسمى (قياس الدلالة) و(برهان أن) وهذا مراد ابن سينا وغيره بالوسط"[٣].

---

(١) التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ص٤٦٥.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م، ص١٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص١١٠.

المطلب الثانى: مفهوم العلة والمعلول:

العلة: فى اللغة: اسم لما يتغير الشيء بحصوله، أخذاً من علة المريض، والعلة بكسر العين تعنى المرض والداء، وتطلق على الداعى على فعل الشئ أو الامتناع عنه أو السبب فى فعله وتطلق على معاودة الشر، والعلة تأتى بمعنى السبب ومنه قولهم: هذا علة لثبوت ذاك أى : سبب لثبوته[١]، وجاء فى المعجم الوسيط " عُل الإنسان علة، مرض فهو معلول"[٢]، وفى المصباح المنير : "العلة المرض الشاغل والجمع علل"[٣].

وهذا المعنى قد أخذ به بعض الأصوليين حيث عرفها الرزركشى فى اللغة: " اسم لما يتغير الشيء بحصوله، مأخوذًا من العلة التى هى المرض، لأن تأثيرها فى الحكم كأثر العلة فى ذات المرض، ويقال اعتل فلان إذا حال عن الصحة إلى السقم"[٤].

وقال ابن قدامة: "نعنى بالعلة مناط الحكم وسميت علة لأنها غيرت حال المحل أخذًا من علة المريض لأنها اقتضت تغيير حاله"[٥]، وقال القرافي :" العلة باعتبار اللغة مأخوذة من ثلاثة أشياء : العرض المؤثر : كعلة المرض ، وهو الذي يؤثر فيه عادة . والداعي للأمر : من قولهم " علة إكرام زيد لعمرو ، علمه وإحسانه.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة، (٤/ ١٢) مادة (علل).

(٢) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرين،(٢/ ٦٢٣).

(٣) المصباح المنير، الفيومى،(٢/ ٤٢٦).

(٤) البحر المحيط، الزركشى، دار الكتبى، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، (٥/ ١١١)، إرشاد الفحول، الشوكانى، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربى، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ص٢٠٦.

(٥) روضة الناظر، ابن قدامة، (٢/ ١٤٤).

وقيل : من الدوام والتكرار : ومنه العلل للشرب بعد الري ، يقال : شرب علاً بعد نهل"[١].

وقد اختلف الأصولوليون فى تعريف العلة تبعًا لاختلافهم فى تصورها، ويمكن تلخيص أهم الاتجاهات فى تعريفها كتالى: الاتجاه الأول: : أنها الوصف المؤثر في الحكم لا بذاته بل بجعل الشارع. وهو قول الغزالى[٢].

الاتجاه الثانى: أنها المؤثر في الحكم بذاتها لا بجعل الله، وترة يعبرون عنها بالموجب بذاته فى الحكم .وهو قول المعتزلة [٣].

الاتجاه الثالث: أنها الوصف المعرف للحكم بوضع الشارع، وهو اختيار الرازى و البيضاوي وكثير من الحنفية وبعض الحنابلة[٤].

وأما العلة عند المناطقة هى عبارة عن العلة العقلية وتستعمل فى صورتين: إحداهما عامة، والأخرى خاصة. المفهوم العام للعلة، هو عبارة عن ذلك الموجود الذى يتوقف عليه تحقق موجود آخر، وإن لم يكن وحده كافيًا لتحققه، أما المفهوم الخاص للعلة فهو عبارة عن ذلك الموجود الذى يكفى وحده لتحقق موجود آخر.

وقد عرف ابن سينا العلة والمعلول بأن "العلة هى كل ما يؤثر فى غيره، بينما المعلول كل ذات يلزم منه أن يكون وجود ذات أخرى، وإنما هو بالفعل من

---

(١) نفائس الأصول، القرافى،(٧/ ٣٢١٧).

(٢)المستصفى (٢/٣٨٠). شفاء الغليل ص٢٠. أصول السرخسي (٢/٣٠٢). إرشاد الفحول، الشوكانى. ص٢٠٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضى عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان،(١/ ٣٢٦).

(٤) المحصول، الرازى،(٥/ ١٣٤). الإبهاج فى شرح المنهاج (٣/ ٣٧). الروضة (٢/٢٢٩)؛ تهذيب شرح الأسنوي (٣/٥٩).شرح الكوكب المنير (٤/٣٩).

وجود هذا الفعل، ووجود هذا الفعل ليس من وجود ذلك الفعل"[١].

معنى هذا: أن العلة لا تتوقف وجودها على وجود المعلول فوجودها ليس من وجود غيرها، بينما المعلول لا يكون له وجود إلا بأسبقية العلة فهو يشترط وجوده بوجود العلة فوجوده من وجود غيره.

وعرفهما الغزالى "بأن العلة هى كل ذات وجود ذات آخر إنما هو بالفعل من وجود هذا الفعل ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل، وأما المعلول هو كل ذات وجوده بالفعل من وجود غيره"[٢].

وعرفهما التهانوى" العلة هى ما يحتاج إليه الشيء إمّا في ماهيته كالمادة والصورة أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع، وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا، وهذا أولى مما قيل العلة ما يحتاج إليه الشيء في وجوده لعدم توهم خروج علة الماهية عنه[٣].

معنى هذا: أنه لا يلزم من وجودها وجود المعلول، ولكن يلزم من عدم وجودها عدمه بمعنى: أنه من الممكن أن تكون موجوده ومع ذلك لا يترتب على وجودها وجود المعلول ولكن اذا انعدمت استحال تحقق وجود المعلول، مثال على ذلك: الطاقة الكهربائية والسلك والنور المنبثق عن المصباح، فالنور لا ينبثق عن المصباح إلا من خلال اتصال المصباح بالطاقة الكهربائية فمتى اتصل بالطاقة أعطانا النور ومتى انقطع عنها انقطع النور اى يلزم من اتصال الطاقة بالمصباح

---

(١) رسائل ابن سينا (رسالة فى الحدود)، تحقيق، جواشون، منشورات المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٤٠.

(٢) معيار العلم، الغزالى، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م، ص٢٩٣.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوى، تحقيق: على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (٢/ ١٢٠٩).

انبثاق النور ومن عدم اتصالها عدم انبثاقه.

وكما أن معنى العلة عند المناطقة مجموعًا فى تصور شامل يتضمن أربعة معانى هى: النوع الأول: العلة الفاعلية: وهى العلة المحركة التى منها المبدأ للتغير، والهدوء. وقد يعبر عنها بقولهم(ما منه الوجود) مثال ذلك: أن المشير سبب، وكذلك الأب للابن، وبالجملة الفاعل للمفعول والمغير للمتغير.

النوع الثانى: العلة المادية أو المادة التى يحتاج إليها الشئ ليتكون ويحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة وقد يعبر عنها بقولهم (ما فيه الوجود) كالخشب والمسمار للسرير مثال ذلك: لم يفسد الحيوان؟ فيقال: لأنه مركب من الاضداد.

النوع الثالث: العلة الصورية: وهى النموذج أو القول الدال على ماهية الشئ. وقد يعبر عنها بقولهم(ما به الوجود) كهيئة السرير والدار وصورة الجنين التى بها يكون انسانا. مثال ذلك: لم كانت هذه الزواية قائمة؟ فيجاب: لأن ضلعيها متعامدان.

النوع الرابع: العلة الغائية: وهى الغاية المقصودة وقد يعبر عنها بقولهم(ماله الوجود) اى التى بها وجدت الشئ كالجلوس للكرسى والسكنى للبيت. مثال ذلك: لم أنشأت البيت؟ فيجيب لكى أسكنه[1]. واعلم أن كل واحد من هذه يقع حدودا وسطى في البراهين إذ يمكن أن يذكر كل واحد في جواب لم أو البرهان اللمى[2].

******

(1))انظر: الطبيعة، أرسطو، ص ١٠١، ١٠٢، وانظر: معيار العلم، الغزالى، ص٢٥٨. وانظر: .المنطق، رضا المظفر، ص٣٢١.

(2)) معيار العلم، الغزالى، ص٢٥٨.

المبحث الثانى:

الاستدلال بالعلة والمعلول

المطلب الأول :الاستدلال بالعلة على المعلول:

تُعد العلة مفهومًا مركزيًا أسس عليه أرسطو مذهبه الفلسفى عمومًا،فقد عرض لها فى الفلسفة الأولى، وفلسفة الطبيعة، والمنطق، وخصص لها حيزًا مُهما فى كتاباته كما اعتبرها من المقدمات الأولية للوصول إلى البرهان[١] بـ(لِمَ الشئ) أو ما يطلق عليه (برهان اللمى) وهو "الذى ليس إنما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصدبق بها فقط حتى تكون فائدته أن تعتقد أن القول لم بجل التصديق به بل يعطيك أيضا مع ذلك علة اجتماع طرفى لنتيجة فى الوجود فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة"[٢] لأنه واسطة فى الإثبات والثبوت معًا وعلة لثبوت الأكبر للأصغر، ويعطى اللميه ومثاله: هذه الحديدة ارتفعت حرارتها، وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهى متمددة، فينتج: هذه الحديدة متمددة.

فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد (استدلال بالعلة على المعلول)، فكما أعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد فى الذهن للحديدة كذلك هى معطية فى نفس الأمر والخارج وجود التمدد لها[٣].

---

(١) انظر: ما بعد الطبيعة، منطق ارسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، دار ذو الفقار، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٢، وانظر: منطق أرسطو، وكالة المطبوعات، لبنان، دار القلم، ط١، ١٩٨٠م، (٢/ ٤٣١).

(٢) النجاة، ابن سينا، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ص٣٩.

(٣)انظر: المنطق، رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م، ص٣٦٣.

فعندما نحرز أن ارتفاع الحرارة علة للتمدد والتى هى الكبرى ونحرز ان ارتفاع الحرارة موجودة، وهذه هى الصغرى يمكن بذلك استكشاف وجود التمدد، فاستكشاف وجود التمدد نشأ هن احراز وجود الحرارة المرتفعة والتى هى علة وواسطة ثبوتية لوجود التمدد.

وقد وضع المناطقة لبرهان اللمى تقسيمًا وهو برهان اللمى المطلق وبرهان اللمى غير المطلق، فبرهان اللمى المطلق: هو أن يكون علة لوجود الأكبر فى نفسه على الإطلاق، لذلك يكون علة لثبوته للأصغر، باعتبار أن المحمول الذى هو الأكبر ليس وجوده إلا وجوده لموضوعه وهو الأصغر، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه كالمثال السابق ذكره.

وبرهان اللمى الغير مطلق: هو أن لا يكون علة لوجود الأكبر على الإطلاق، وإنما يكون علة لوجوده فى الأصغر، وهو على ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: ما كان معلولا للأكبر مثال: هذه الخشبة تتحرك إليها النار، وكل خشبة تتحرك إليها النار توجد فيها النار. فوجود النار أكبر، وحركة النار أوسط، والحركة علة لوجود النار فى الخشبة، ولكنها ليست علة لوجود النار مطلقًا بل حركة النار معلولة لطبيعة النار.

الحالة الثانية: ما كان معلولا للأصغر. مثال: المثلث زواياه تساوى قائمتين، وكل ما يساوى قائمتبن (نصف زوايا المربع) فالأوسط معلول للأصغر (وهو زوايا المثلث) وهو علة لثبوت الأكبر (نصف زويا المربع) للأصغر (زوايا المثلث).

الحالة الثالثة: مالم يكن معلولا لشئ من الأصغر والأكبر. مثال: هذا الطائر غراب، وكل غراب أسود ، فالغراب – وهو الأوسط– ليس معلولا للأصغر ولا للأكبر، مع أنه علة لثبوت وصف السواد لهذا الطائر[١].

ومن هذا التقسيم يمكننا أن نستمد أن برهان اللمى عند المناطقة هو الشكل الأول لقياس الشمول (المنطقى)، ومما يؤكد هذا قول أرسطو "جميع العلوم التى تبحث عن (لِمَ) الشئ أشد يقينًا وأصحهم تكون فى الشكل الأول للقياس المنطقى، وتفسيره لذلك أنه يربط بين البحث عن وجود الشئ، والعلة من وجود هذا الشئ إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وكذلك العلم بما هو الشئ هو من الأمور الكلية[٢] لأنه يعطى الإثبات والثبوت معًا لذلك أسماه أرسطو بالأقيسة الكاملة، وباقى الأشكال الثانى، والثالث بالأقيسة غير كاملة، فيقول "أُسَمى القياس كاملا إذا كانت مقدماته لا تحتاج إلى شيءٍ آخر غير ما وضع فيها لكى تكون ضرورة النتيجة بينة، وغير كامل إذا ما كان فى حاجة إلى أشياء تنتج بالضرورة من المقدمات، ولكنها غير متضمنة فيها صراحة، لكى يكون القياس صحيحًا"[٣].

أما الأصوليون فقد أرجعوا الاستدلال بالعلة على المعلول إلى (قياس العلة) وفى هذا يقول الغزالى"إن استدللت بالعلة على المعلول فقياسك قياس علة"[٤]، وقاموا بوضع تعريفات عديدة لها والتى منها "ما كانت العلة فيه موجبة للحكم ومقتضية

---

(١) انظر: النجاة، ابن سينا، ص٦٦، وشرح المنظومة، السبزوارى، ص٩٨، والمنطق، رضا المظفر، ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) منطق أرسطو، (٢/ ٤٩).

(٣) المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، على سامى النشار، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠م،ص ٤٣٢- ٤٣٣.

(٤) محك النظر، الغزالى، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، (١/ ١١٩).

له، بمعنى أنه لا يحسن عقلاً تخلف الحكم عنها، ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال، كما هو شأن العلل الشرعية. وليس المراد الإيجاب العقلي، بمعنى أنه يستحيل عقلاً تخلف الحكم عنها، لأنها علامة على الحكم وليست مؤثرة فيه. ومثاله: قياس ضرب الوالدين على التأفيف في التحريم بجامع الإيذاء، فإنه لا يحسن في العقل إباحة الضرب مع تحريم التأفيف"[١].

ويقسم الأصوليين قياس العلة إلى: قياس جلى وقياس خفى. فأما القياس الجلى فهو ما لا يحتمل إلا معنى واحدا وهو ما ثبتت عليته بدليل قاطع لا يحتمل التأويل كقوله صلى الله عليه وسلم«**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ**»[٢] فصرح هنا بلفظ التعليل. إما القياس الخفى فهو ما عرف بالاستنباط ودل عليه التأثير كالشدة المطربة فى الخمر فإنه لما وجد التحريم بوجودها وزال بزوالها دل على أنها هى العلة أى القطع بأن العلة موجودة فى الفرع فإذا ما وجدت أنتجت نفس المعلول[٣].

ويقصد بهذا أن العلة والمعلول متلازمان ويعبر الأصوليون عنه بالطرد أو الجريان أى إذا كانت إثباتًا انتجت معلول مثبت وإذا كانت نفيًا انتجت معلول منفى، وهذه الطريقة تقوم عند المناطقة على فكرة (التلازم فى الوقوع والتخلف) يقول أرسطو "فالعلة التى على هذا النحو والشئ الذى العلة عليه يتكون عندما يتكون معا، وموجود متى كانت موجودة"[٤]، ويقول مل" إذا اتفقت حالتان أو اكثر للظاهرة التى نبحثها فى أمر واحد فقط، كان ذلك الأمر الواحد الذى نشترك فيه كل الحالات

---

(١) شرح ورقات إمام الحرمين، شر ح الخطاب، الناشر: مصطفى البابي الحلبى، القاهرة، ١٣٦٩هـ، ص٥٢.

(٢) صحيح مسلم، باب: الإمارة، رقم(٥١٤٤)، (٦/ ٨٠)، سنن ابى داود، باب: فى حبس لحوم الأضاحى، رقم(٢٨١٤)، (٣/ ٥٨).

(٣) انظر: اللمع فى أصول الفقه، الشيرازى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص٥٤.

(٤) منطق ارسطو، مرجع سابق، (٢/ ١٣٠).

علة أو معلولا للظاهرة التى نحن بصددها"[١]، مثال: لو لوحظ أن ظاهرة ضعف المستوى العلمى منتشرة فى مدارس متعددة تشترك فى نظام تعليمى خاص، وغير منتشرة فى مدارس أخرى متعددة مشتركة فى عدم أخذها بذلك النظام الخاص فإننا نستنتج أن ظاهرة ضعف المستوى العلمى لدى المجموعة الأولى من المدارس هوالنظام التعليمى الخاص وتنعدم عند انعدام ذلك النظام التعليمى لأن الضعف ينوجد بوجود ذلك النظام وينعدم بانعدامه وهذا هو حال العلة فإن معلولها ينوجد بوجودها وينعدم بعدمها.

وقياس العلة عند الأصوليين معروف عندهم بقياس التمثيل وهو الاستدلال بجزئي على جزئي أى إلحاق فرع بأصل بعلة جامعة بينهما [٢] والعلة الجامعة التى بينهما هى أهم ركن من أركان القياس الأصولى ومن أمثلته: قياس الأرز على البُر في حكم الربا، للعلّةِ الجامعةِ بينهما، وهي الاقتيات والادخار عند المالكية، وكونه مطعوماً عند الشافعية، فالبر هو الأصل، والأرز هو الفرع، والعلة الجامعة بينهما هي الاقتيات والادخار، والحكم هو حرمة الربا فيهما[٣].

وينبغى علينا أن نلاحظ أن برهان اللمى عند المناطقة و قياس العلة عند الأصوليين، قد وردوا كثيرًا بمعنى(السبب) فكلًا منهما يتوصل به إلى معرفة الحكم ، وفى هذا يقول أرسطو "البرهان على أن الشئ لا على (لِمَ هو) إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها، مثال: لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال: لأنه ليس بحيوان. فلو كان هذا

---

(١) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

(٢) انظر: شرح الرسالة التدمرية، محمد أمان الجامى، دار أطلس الخضراء، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، (٧/ ١٣).

(٣) انظر: شرح الورقات لإمام الحرمين الجوينى، تحقيق: سارة شافى الهاجرى، دار البشار الإسلامية،١٩٩٧م، ص٣٣٣

هو السبب فى انه لا يتنفس لقد كان يجب ان يكون الحيوان هو السبب فى التنفس مثال ذلك إن كان السبب هو السبب فى ألا يكون الشئ موجودا، مثل أنه إن كان وجود الحار والبارد على غير اعتدال هو السبب فى أن يكون صحيحا وكذلك ايضًا إن كان الإيجاب سببا فى أن يكون الشئ موجودا، فالسلب فى الا يكون موجودا"[١].

ويقول ابن سينا " إن الحد الأوسط إن كان هو السبب فى نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان(لم) لأنه يعطى السبب فى التصديق بالحكم، ويعطى السبب فى وجود الحكم فهو مطلقا معط للسبب، وإن لم يكن كذلك، بل كان سببا للتصديق فقط، فأعطى اللمية فى التصدق[٢].

أما عند الأصوليين نراهم يقولون "يسمى السبب علة لأنه يتوصل به إلى معرفة الحكم كما بنيته بالعلة على الحكم، إلا أنه ليس كل سبب بعلة ولكن كل علة سبب، كما أن كل علة دليل وليس كل دليل علة، وفرقوا بين العلة"[٣]. وهكذا الشأن بالنسبة للإمام الغزالى، فقد ساوى بين السبب والعلة حيث قال " لا ينبغى أن يظن أن السبب جنس زائد على جنس العلة والشرط"[٤].

---

(١) منطق أرسطو، مرجع سابق، (٢/ ٤٦).

(٢) الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٧م، ص(١/ ٤٨٥-٤٨٦).

(٣) قواطع الأدلة، السمعانى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م،(٢/ ٢٧٤).

(٤) شفاء الغليل، الغزالى، تحقيق:حمد الكبيسى، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ص٥٩٠. وانظر: نفس المصدر،ص٥١٧- ٥١٩، ٥٣٧- ٥٣٩. وانظر: علاقة علم المنطق بعلم أصول الفقه، شيماء عبد الرحمن زيدان، مجلة دار العلوم، القاهرة، العدد ١٤٠، ٢٠٢٢م، ص١٧- ١٨.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن برهان اللمى عند المناطقة وقياس العلة عند الأصوليين قائم على ثلاث فكر: الفكرة الأولى: الاستدلال بالعلة على المعلول. والفكرة الثانية: هى النفى والإثبات معًا اى كلما وجدت العلة وجد الحكم، والفكرة الثالثة: أنهما يطلق عليهما معنى السبب.

بالإضافة إلى أن برهان اللمى هو الشكل الأول لقياس الشمول عند المناطقة، وقياس العلة هو قياس التمثيل عند الأصوليون، كما أن الأداة الرابطة فى برهان اللمى هى الجامعة بين المقدمتين يقول ابن حزم: "والأوائل يسمون القضيتين والنتيجة معا في اللغة اليونانية " السلجسموس " وتسمى الثلاثة كلها في اللغة العربية: " الجامعة "، مثال ذلك أن تقول: كل إنسان حي، فهذه قضية تسمى على انفرادها: " مقدمة " ثم تقول: وكل حي جوهر، أيضاً قضية تسمى على انفرادها " مقدمة "، فإذا جمعتهما معا تسمى قرينة لاقترانهما وذلك إذا قلت: كل إنسان حي، وكل حي جوهر فيحدث من هذا الاجتماع قضية ثالثة وهي أن كل إنسان جوهر، فهذه قضية تسمى على انفرادها نتيجة، فإذا جمعتها لثلاثتها سميت كلها جامعة، والجامعة السلجسمون"[1]، والأداة الرابطة فى قياس العلة هى الجامع المشترك بين الأصل والفرع فى القياس الأصولى.

(١) التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ص٤٦٥.

المطلب الثانى: الاستدلال بالمعلول على العلة

ويستدل المناطقة بالمعلول على العلة بطريق (برهان الإنى) وهو "الذى إنما يعطيك علة إجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد أن القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك أن الأمر فى نفسه لم هو كذلك"[١] لأن الحد الأوسط فيه واسطة فى الإثبات فقط ولم يكن واسطة فى الثبوت ويعطي الإنية بمعنى: أنه معلولًا لثبوت الأكبر للأصغر. ومثاله: هذه الحديدة متمددة، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها.

فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة, فيقال فيه: إنه يستكشف بطريق الإن من وجود المعلول وجود العلة، فيكون العلم بوجود المعلول سببا للعلم بوجود العلة، فلذلك يكون المعلول واسطة فى الإثبات أى علة للعلم بالعلة، وإن كان معلولا لها فى الخارج[٢].

وينقسم برهان الإنى عند المناطقة إلى قسمين: القسم الأول: أن يكون الأوسط معلولا للأكبر فى وجوده فى الأصغر، لا علة، وبطريق الإن يكتشف من وجود المعلول وجود العلة، لأن العلم بوجود المعلول سببا للعلم بوجود العلة، ويسمى هذا القسم فى البرهان الإنى بالدليل مثال ذلك قولك: ان كان كسوف قمري، فالأرض متوسطة بين الشمس و القمر، لكن الكسوف القمري موجود، فاذن الأرض متوسطة، فقد بين التوسط هنا بالكسوف الذي هو معلول التوسط، في حين أن الأمر في برهان اللم يكون بالعكس، فيتبين فيه الكسوف ببيان توسط الأرض[٣].

---

(١) النجاة، ابن سينا، ص٣٩.

(٢) انظر: المنطق، رضا المظفر، ص٣٥٩.

(٣) المعجم الفلسفى، كمال صليبا، ص١٢٤.

القسم الثانى: أن يكون الأوسط والأكبر معًا معلولين لعلة واحدة، فكل منهما إذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر، ولكن لا لأجل أن أحدهما علة للآخر، بل لكونهما متلازمين فى الوجود، لاشتراكهما فى علة واحدة إذا وجدت لا بد أن يوجدا معًا، فإذا علم بوجود أحدهما يعلم منه وجود علته، لاستحالة وجود المعلول بلا علة، وإذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر، لاستحالة تخلف المعلول عن العلة فيكون العلم بأحد المعلولين مستلوما للعلم بالآخر بواسطة[١].

وأما الأصوليون فيستدلون بالمعلول على العلة فى (قياس الدلالة) ويقولون" إن استدللت بالمعلول على العلة فهو قياس دلالة، وكذلك إن استدللت بأحد المعلولين على الآخر[٢] وعرفه بعض الأصوليين بأنه الدليل الذى يجمع بين الأصل والفرع لأن اشتراكهما في الدليل يفيد اشركهما فى العلة فالمدلول لازم الدليل، والدليل ملزوم له، والاشتراك فى الملزوم يقتضى الاشتراك فى اللازم[٣]. وعرفه البعض الآخر " بأن يستدل بانتفاء الحكم عن الشئ على انتفائه عن مثلة"[٤] أو "أن يستدل بعد آثار الشئ وعدم خواصه على عدمه"[٥].

---

(١) انظر: الحاشية، ص١١٢، وشرح المطالع ص٣٣٤، والقواعد الجلية، ص٣٩٩، واللمعات،ص٣٥، والجوهر النضيد ص١٧٢،و المنطق، رضا المظفر، ص ٣٥٩.

(٢) محك النظر، الغزالى، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، (١/ ١١٩).

(٣) انظر: مختصر الروضه، الطوفى، تحقيق: عبد الله التركى، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، (٣/ ٤٣٦).

(٤) المستصفى، الغزالى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، لينان، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٢٩.

(٥) المحصول، الرازى، تحقيق: طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م،(٢/ ٣٤٧).

ويعبر الأصوليين عنه بالإنعكاس أى كلما انتفت العلة انتفى الحكم بمعنى أن تدور العلة مع الحكم عدمًا، وهذه هى طريقة (التلازم فى التخلف فى الوقوع) عند المناطقة

يقول ارسطو" يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى- مثال ذلك: لم صار الشجر ينثر ورقه؟ إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة، فقد يجب إن نثرت الشجرة ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة، وإن وجد الانعقاد لا لكل ما اتفق، لكن للشجر الذى ينثر ورقه"[١]، ويذكر مل أننا" إذا وجدنا حالتين: حالة تقع فيها الظاهرة، وحالة لا تقع فيها، يشتركان فى كل شئ ما عدا شيئًا واحدًا يظهر فى الحالة الأولى ولا يظهر فى الحالة الثانية، استنتجنا أن هذا الشئ هو العلة أو المعلول أو جزء ضرورى من علة أو معلول الظاهرة"[٢]. مثال: أن الأوكسجين علة فى الإحتراق لأن عدم وجوده يسبب إمتناع الإحتراق، كما أن الهواء علة فى سماع الاصوات لأنه عند عدم وجوده يستحيل سماع الأصوات.

وقياس التلازم سماه ابن الحاجب بقياس الدلالة ومثل له بمثال لما وجب الصيام فى الاعتكاف بالنذر وجب بغير النذر كالصلاة فإنها لا لم تجب فيه بالنذر لم تجب بغير النذر، فالحكم فى الأصل عدم الوجوب بغير نذر والعلة عدم وجوبه بالنذر المطلوب فى الفرع وجوبه بغير نذر والعلة وجوبه بالنذر[٣]، والمقصود مساواة الاعتكاف بغير نذر فى أن الصوم شرط فيه للاعتكاف بنذر الصوم وتقريره إما بإلغاء الفارق وهو النذر لأنه غير مؤثر كما فى الصلاة إذ وجوده وعدمه سواء

---

(١) منطق أرسطو، (٢/ ١٥٢- ١٥٣).

(٢) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، ص١١٩.

(٣) انظر: شرح المختصر، لابن الحاجب بشرح العضد الإيجي، تحقيق: محمد مظفر،جامعة ام القرى، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، (٢٨٣/٣).

فتبقى العلة فى الاعتكاف المشترك وإما بالسبر وهو أن العلة إما الاعتكاف أو الاعتكاف بالنذر أو غيرهما والأصل عدم غيرهما، وكونه بالنذر لا يصلح علة ولا جزء علة لأنه غير مؤثر بدليل ثبوته فى الصلاة بدون الحكم فالصلاة لم تذكر للقياس عليها بل لبيان إلغاء الفارق أو لإلغاء أحد أوصاف السبر فلا يجب المساواة لها فلا يضر عدمها[١].

ويكاد يجمع الأصوليون على تقسيم قياس الدلالة إلى قسمين: القسم الأول: الاستدلال بالحكم اى المعلول على العلة كالاستدلال بالتزويج مع السكوت على عدم اعتبار الرضى فى حق البكر. والقسم الثانى: الاستدلال بأحد أثرى المؤثر على الآخرى ويقال بإحدى نتيجتى علة واحدة على الأخرى[٢]، ومثالها: وجوب القصاص بالقتل بالمثقل بالمحدد بجامع الإثم، فالقتل بالمثقل مقيس، والقتل بالمحدد مقيس عليوالحكم المطلوب إثباته هو القصاص والجامع هو الإثم والإثم ليس علة بل اثر من آثار العلة[٣].

ومن خلال ما سبق من تقسيمات المناطقة للبرهان الإنى وتقسيمات الأصوليين لقياس الدلالة يمكننا أن نستمد انهما يتفقان فى انهما معلوليين لعلة واحدة فكلًا منهما سببا للعلم بوجود العلة لاشتراكهما فى علة واحدة، إذا وجدت لابد أن يوجد معًا فإذا علم بوجود أحدهما يُعلم منه وجود علته لاستحالة تخلف المعلول عن العلة لذا يطلقون على برهان الإنى وقياس الدلالة مسمى الدليل، وهما ايضًا استدلال

---

(١) انظر: شرح المختصر، لابن الحاجب بشرح العضد الإيجي، (٣/٢٨٤).

(٢) شرح مختصر الروضة، الطوفى،(٣/ ٤٣٨).

(٣) انظر: الشرح الجديد على جمع الجوامع، الدبان، تحقيق: صلاح العبيدى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ٢١٦م، ص٦٢٩.

بالمعلول على العلة أو بأحد المعلولين على الآخر. وبختلفان فى أن أحدهما للنفى وهو قياس الدلالة والآخر للإثبات وهو قياس الإنى.

والفرق بين برهانى العلة والدلالة أن برهان العلة يكون الحد الأوسط فيه هو علة الحكم وموجب له، ويكون برهان الدلالة دال على الحكم وليس بموجب لها وهو معلولا ومسببا، والعلة والمعلول متلازمان، مثال: قياس العلة أن يستدل على شبع زيد بأكله وقياس الدلالة أن يستدل على أكله بشبعه[1].

******

(1) انظر: تقويم النظر فى مسائل خلافية ذائعة، محمد ابن الدهان، المحقق: صالح بن الخزيم، نكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، (١/ ٩١).

الخاتمـــــة

لعله قد اتضح لنا من خلال هذا البحث وجود تشابه بين استدلال المناطقة والأصوليين فى العلة والمعلول، والتى أقل ما يمكن وصفها به هى أنها تضيف إلى ما استقر فى الأذهان بعدًا جديدًا عن وجود علاقة تأثير وتأثر بين علم أصول الفقه وعلم المنطق، وتتمثل أهم هذه العلاقة فى بحثنا هذا فيما يلى:

١- أن الاستدلال بالعلة على المعلول عند المناطقة يكون فى برهان اللم الذى نراه عند الأصوليين فى قياس العلة، وأما الاستدلال بالمعلول على العلة أو بأحد المعلولين على الآخر عند المناطقة يكون فى برهان الإنى الذى نراه عند الأصوليين كذلك فى قياس الدلالة.

٢- أن قياس العلة أقوى من قياس الدلالة عند الأصوليين لأن قياس العلة يفيد السبب العلمى والعينى، أما قياس الدلالة يفيد السبب العلمى فقط، كما اننا نرى أن برهان اللم أقوى من برهان الإنى عند المناطقة لأن برهان (لِم) معط السبب فى الوجود والعقل والعلم اليقينى بما له سبب فى الخارج عن أجزاء القضية لا يحصل إلا به وأما برهان (إن) فلا يعطى السبب إلا فى العقل فقط، والعلم اليقينى يحصل به، ومن ثم نستنتج أن قياس العلة وبرهان اللم أقوى من قياس الدلالة وبرهان الإنى بالإضافة إلى أن قياس العلة و يرهان اللم عكس قياس الدلالة وبرهان الإنى.

٣- أن قياس العلة عند الأصوليين وبرهان اللم عند المناطقة يطلق عليهما معنى(لِمَ الشئ)، ويطلق عليهما معنى السبب أما قياس الدلالة عند الأصوليين وبرهان الإنى عند المناطقة يطلق عليهما معنى الدليل.

٤- أن برهان اللم عند المناطقة هو الشكل الأول لقياس الشمول لديهم، وقياس العلة عند الأصوليين هو قياس التمثيل، بالإضافة إلى أن الأداة الرابطة فى

برهان اللم هى الحد الأوسط والأداة الرابطة فى قياس العلة هى الجامع المشترك.

٥- تدور العلة مع الحكم وجودًا فكلما وجدت العلة وجد المعلول، وهو ما يسمى بالإطراد فى قياس العلة عند الأصوليين وهى طريقة التلازم فى الوقوع والتخلف عند المناطقة

٦- تدور العلة مع المعلول عدمًا أى كلما انتفت العلة انتفى الحكم وهو ما يسمى بالإنعكاس فى قياس الدلالة عند الأصوليين وهى طريقة التلازم فى التخلف عند المناطقة.

وعلى الرغم من هذا التشابه الكبير فيما بينهم إلا أنه فى الحقيقة يختلفان أشد اختلاف فى جوهرهما وفى طريقة علاج المناطقة للبرهانين اللم والإنى وعرض الأصوليين للقياسين العلة والدلالة كما رأينا فى هذا البحث.

******

المرجـــع

- إرشاد الفحول، الشوكانى، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربى، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الإحكام فى أصول الأحكام، الآمدى، تحقيق: عبد الرزاق عفيفى، دار الصميعى، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٧م.
- البحر المحيط، الزركشى، دار الكتبى، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- تقويم النظر فى مسائل خلافية ذائعة، محمد ابن الدهان، المحقق: صالح بن الخزيم، نكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، ابن حزم، تحقيق: عبد الحق التركمانى، دار ابن حزم، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- درء تعارض العقل والنقل،ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.
- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- شرح الرسالة التدمرية، محمد أمان الجامى، دار أطلس الخضراء، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- شرح الورقات لإمام الحرمين الجوينى، تحقيق: سارة شافى الهاجرى، دار البشار الإسلامية،١٩٩٧م

- شفاء الغليل، الغزالى، تحقيق:حمد الكبيسى، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م، ص٥٩٠.

- شرح المختصر، لابن الحاجب بشرح العضد الإيجي. تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة أن القرى، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- الشرح الجديد على جمع الجوامع، الدبان، تحقيق: صلاح العبيدى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ٢١٦م.

- شرح ورقات إمام الحرمين، شر ح الحطاب، الناشر: مصطفى البابي الحلبى، القاهرة، ١٣٦٩هـ،.

- علاقة علم المنطق بعلم أصول الفقه، شيماء عبد الرحمن زيدان، مجلة دار العلوم، القاهرة، العدد ١٤٠، ٢٠٢٢م.

- قواطع الأدلة، السمعانى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٩م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، نقلا عن التهانوى، تحقيق: على دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- اللمع فى أصول الفقه، الشيرازى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- المنطق التوجيهى، أبوالعلاء عفيفى، وزراة المعارف، ١٩٨٠م.

- ما بعد الطبيعة، منطق ارسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، دار ذو الفقار، ط١، ٢٠٠٨م، منطق أرسطو، وكالة المطبوعات، لبنان، دار القلم، ط١، ١٩٨٠م.

- مختصر المنتهى الأصولى بشرح العضد الإيجى، المحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، دار النهضة العربية، بيروت، ط١ ١٩٨٠م.

- معالم أصول الدين، الرازى، تحقيق: طه عبد الرؤوف، دار الكتاب العربى، لبنان،١٩٩٢م.

- مسائل فلسفية، توفيق الطويل، دار النهضية العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.

- المنطق، كريم متى، الشركة المتحدة، مصر، ط١، ١٩٨٦م.

- المنطق، رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، على سامى النشار، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠م.

- محك النظر، الغزالى، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

- مختصر الروضه، الطوفى، تحقيق: عبد الله التركى، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (٣/ ٤٣٦).

- المستصفى، الغزالى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، لينان، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٢٩.
- المحصول، الرازى، تحقيق: طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- النجاة، ابن سينا، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

تم بحمد الله وتوفيقه...

******

الفهرس

الملخص: ٦٨
المقدمـــــة ٧٣
المبحث الأول: ٧٦
مفهوم الاستدلال بالعلة والمعلول ٧٦
المطلب الأول: مفهوم الاستدلال ٧٦
المطلب الثانى: مفهوم العلة والمعلول: ٨٠
المبحث الثانى: ٨٤
الاستدلال بالعلة والمعلول ٨٤
المطلب الأول :الاستدلال بالعلة على المعلول: ٨٤
المطلب الثانى: الاستدلال بالمعلول على العلة ٩١
الخاتمـــــــة ٩٦
المرجـــــع ٩٨

******